



## نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 3 تموز/يوليه 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش.  
(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلي، والساعة 02/00 من يوم 4 تموز/يوليه 2014 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/28\*

Original: English

## تقرير للأونكتاد: يجب على أفريقيا أن تُوسّع مصادر النمو والاستثمار فيها ليتسنى لها تعزيز فرص العمل والحد من الفقر

جنيف، 3 تموز/يوليه 2014 - خلص (تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2014)<sup>(1)</sup> الصادر عن الأونكتاد إلى أن الاقتتصار على زيادة كمية الاستثمار في أفريقيا لن يكفي لتحقيق نمو تحوّلٍ فيها. فمن الأهمية بمكان في هذا الصدد تعزيز الإنتاجية أو تحسين نوعية الاستثمار وضمان توجيهه إلى القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية - مثل البنية التحتية والزراعة والصناعة التحويلية.

ويشير التقرير - الذي يحمل عنواناً فرعياً هو تحفيز الاستثمار من أجل تحقيق نمو تحوّلٍ في أفريقيا - إلى أن أفريقيا لا يمكن أن تحقق نمواً وتحولاً اقتصاديين مستدامين دون تنويع مصادر النمو الاقتصادي فيها على صعيدي العرض والطلب كليهما.

ويخلص التقرير إلى أن أفريقيا شهدت نمواً مرتفعاً نسبياً خلال العقد الماضي لكن هذا النمو بطبيعته ونمطه لم يؤد إلى تعزيز فرص العمل والحد من الفقر لأنه كان مدفوعاً بعوامل هيمن عليها الاستهلاك. فاستراتيجية النمو القائم على الاستهلاك يجب أن تواكبها بالأحرى، حسبما ورد في التقرير، زيادة في الاستثمار، لا سيما الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة القدرة على إنتاج سلع قابلة للتداول، وذلك للحد من احتمال وقوع اختلالات في توازن الحسابات الجارية مستقبلاً.

\* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و للمعلومات ، رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 , [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org) , <http://unctad.org/en/pages/Media.aspx>

(1) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع 1-112874-1-978-92-1-E.14.II.D.2) من مكتب بيع وتسويق منشورات الأمم المتحدة، في العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في أنحاء العالم. ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى العنوان التالي: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 .963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, <https://unp.un.org>

ويوصي التقرير، فيما يتعلق بجانب الطلب، بموازنة المساهمة النسبية لكل من الاستهلاك والاستثمار في عملية النمو لأنه من الواضح أن استراتيجية النمو القائم على الاستهلاك لا يمكن أن تستمر على المدى المتوسط والمدى الطويل. ومرد ذلك أنها غالباً ما تؤدي إلى تحديات اقتصادية مثل الاعتماد المفرط على الواردات الذي يؤثر بدوره على التنمية وعلى بقاء الصناعات المحلية وبناء القدرات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل.

ويوضح التقرير أن تصحيح اختلالات الحسابات الجارية المرتبطة بمستوى الاستهلاك المرتفع كثيراً ما يتطلب من البلدان خفضاً صارماً للاستهلاك، الأمر الذي يؤثر بشدة على النمو.

ويؤكد التقرير ضرورة تعزيز دور الاستثمار في عملية النمو، لا سيما في ضوء ما يلاحظ في أفريقيا من معدلات استثمار منخفضة جداً مقارنة بالاحتياجات الاستثمارية. فالأدلة الحديثة تشير إلى أن الاستثمار محرك رئيسي للنمو الطويل الأمد في أفريقيا وإلى أن تراجع عجز الحسابات الجارية الناتج عن ازدهار الاستثمارات المعززة لقدرات إنتاج السلع القابلة للتداول يتيح بلوغ أداء أفضل من حيث النمو مقارنة بالتراجع الناتج عن ازدهار الاستهلاك.

ويوصي التقرير فيما يتعلق بجانب العرض بتنويع مصادر النمو أيضاً، وهو ما يتطلب تحولاً من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، سواء على صعيد فرادى القطاعات أو على صعيد متعدد القطاعات.

ويبين التقرير وجود مشاكل هيكلية ترتبط بالنمو الذي عرفته أفريقيا مؤخراً من منظور العرض أو منظور قطاعي، بما أن العديد من البلدان لا تزال لم تشهد بعد عملية تحول هيكلية طبيعي، تتسم بنقلة نوعية من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وانخفاضاً لنصيب الزراعة من الناتج والعمالة، فضلاً عن تزايد نصيب الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة من الناتج.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن نصيب الصناعات التحويلية من إجمالي القيمة المضافة قد تقلص على مدى العقدين الماضيين، متراجعاً في المتوسط من نسبة 14 في المائة في الفترة 1990-1999 إلى نسبة 11 في المائة في الفترة 2000-2011.

وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن قطاع الخدمات هو المهيمن الآن في اقتصادات أفريقيا. فقد بلغ نصيبه من إجمالي القيمة المضافة في الفترة 2000-2011 نحو 47 في المائة، مقارنة بـ 37 في المائة للصناعة و16 في المائة للزراعة. ومن حيث الحركة الاقتصادية، سجل قطاع الخدمات خلال الفترة نفسها نسبة نمو بلغت في المتوسط 5.2 في المائة، مقارنة بـ 5.1 في المائة في الزراعة، و3.5 في المائة في الصناعة (انظر الشكل).

ويذهب التقرير إلى أن هذا النمط من التغيير الهيكلي في أفريقيا أمر غير متوقع بالنظر إلى أن القارة لا تزال في مرحلة مبكرة من التنمية. ومن غير المألوف أن يؤدي قطاع الخدمات مثل هذا الدور المهيمن في اقتصاد لا يزال في المراحل الأولى من تطوره.

ويشير التقرير إلى أن هيمنة قطاع الخدمات أمر ينبغي أن يكون مدعاة للقلق، لأن تلك الهيمنة تقوم في الغالب على الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة، مثل الخدمات غير الرسمية وغير القابلة للتداول. ويوحى ذلك بأن النمو المسجل مؤخراً في أفريقيا يظل هشاً وليس من المرجح أن يستمر في المدى المتوسط والطويل.

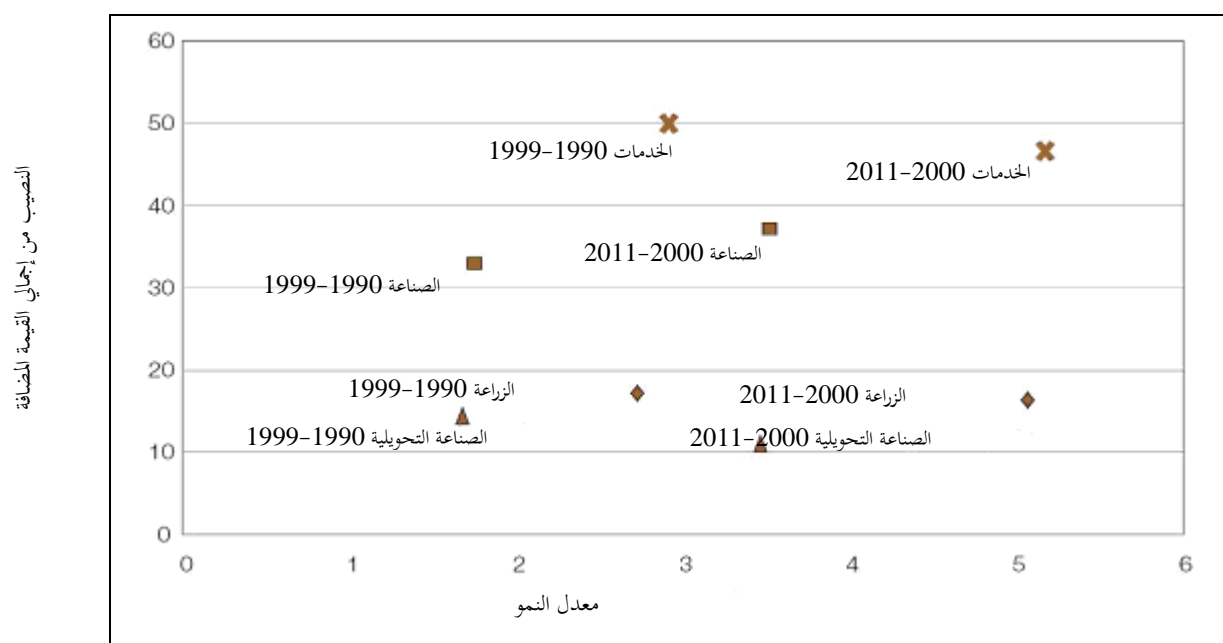
ومع أن خطط أو تصورات أو أطر التنمية الوطنية في معظم البلدان الأفريقية تعتبر أن قطاعات البنية التحتية والزراعة والصناعة قطاعات استراتيجية و/أو قطاعات ذات أولوية، فالمصارف التجارية والمؤسسات المالية في أفريقيا تتردد عموماً في تمويل مشاريع في تلك القطاعات، مفضلة الإقراض للقطاعات غير الإنتاجية. ومن التحديات الحقيقية التي تواجه الحكومات في أفريقيا هو كيفية تشجيع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية أو القطاعات ذات الأولوية عن طريق إعادة توجيه الموارد المالية صوبها.

ويؤكد التقرير أن السياسة العامة في المجال الصناعي لها دور هام في تحقيق هذا الهدف، مشيراً إلى أن المصارف المركزية يمكن أن تشجع الإقراض للقطاعات الاستراتيجية من خلال تبني سياسات تمويلية داعمة لهذا التوجه.

ومن سبل إعادة توجيه الاستثمار إلى القطاعات الاستراتيجية، لا سيما على صعيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تشجيع المؤسسات المالية على استخدام تدفق التحويلات المالية كضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسعى إلى الحصول على تمويل لاستثماراتها الإنتاجية.

ومن شأن وضع برامج ضمانات جزئية للائتمان أيضاً أن يزيد من تدفق الأموال إلى القطاعات الاستراتيجية وإلى فئات مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويخلص التقرير إلى أن الحكومات يمكن أن تتخذ تدابير غير مالية لتشجيع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية، ومن تلك التدابير إتاحة معلومات عن الأسواق وفرص استثمارية في تلك القطاعات.

#### نسب النمو وأنصبة القطاعات من إجمالي القيمة المضافة في أفريقيا، 1990-2011



المصدر: الأونكتاد.